

## هل بدأت بوائز بازل 4 تظهر في الأفق؟

د/ سليمان ناصر  
خبير مصرفي - الجزائر

قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن شيء اسمه "اتفاقية بازل 4" فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على البنوك، لكن بدأت الخلافات تظهر بالفعل حول تصميم وتفسير، وتوقيت تنفيذ بعض بنود بازل 3، وقد بدأت بعض الدول بالفعل تخطو بعض الخطوات الانفرادية اتجاه تجاوز الاتفاقية السابقة، واتخاذ بعض الإجراءات الأحادية والتي يمكن اعتبارها خطوة باتجاه بازل 4.

فاتفاقية بازل 3 التي صدرت في نهاية سنة 2010 وبدأ تطبيقها سنة 2013، لا يزال أجل تطبيقها المتدرج ساري المفعول إلى غاية سنة 2019، لكن مع ذلك فقد بدأت دول تفرض على بنوكها شروطاً تتجاوز بازل 3، خاصة في أوروبا وأيضاً الولايات المتحدة، حيث وضعت هذه الأخيرة وكذلك بريطانيا حداً أدنى لنسبة الرافعة المالية **Leverage Ratio** يتجاوز 3 بالمائة، كما أصبحت هاتان الدولتان تصران على معايير أكثر صرامة فيما يخص السيولة، رغم أن اتفاقية بازل 3 أعطت للسيولة حقها كاملاً بوضع معيارين لها، في الأجل القصير والطويل، وهو ما لم يرد في الاتفاقيات السابقة وبهذا الشكل.

وعموماً، يُتوقع أن تركز اتفاقية بازل 4 المرتقبة على ثلاثة تغييرات:

أولاً- يمكن أن تفرض قيوداً حول مدى الاعتماد في أوزان المخاطر على النماذج الداخلية في حال اختلافها عن أوزان المخاطر في النموذج المعياري أو المقاربة الموحدة، أي التشدد أكثر في تقييم رأس المال، ونتيجة لذلك يجب اتباع نهج أكثر صرامة فيما يخص اختبارات التحمل **Stress Testing**.

إن الهدف من هذه القيود المقترحة هو منع البنوك الكبرى من الانحراف بعيداً عن أوزان المخاطر المطلوبة في النموذج الموحد، أي تلك التي تستخدم نموذج التقييم الداخلي **IRB**، حيث دعا الخبراء إلى ردع البنوك التي تسعى إلى خفض متطلبات رأس المال عن طريق استخدام النماذج الداخلية، ومعنى ذلك أن متطلبات رأس المال لا يمكن أن تنخفض بنسبة معينة عن المنهج الموحد.

ثانياً- العمل على رفع الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية، أي رفعها فوق الـ 3 بالمائة المعمول بها في الاتفاقية الحالية. فعلى سبيل المثال، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن مجلس الاحتياطي الفدرالي يقترح رفع هذه النسبة إلى معدل يتراوح بين 5 و 6 بالمائة حسب نوعية البنوك، ويقترح تطبيقها ابتداءً من سنة 2018.

ثالثاً- زيادة في متطلبات الإفصاح من قبل البنوك إذا سُمح لها باستخدام النماذج الداخلية في حساب كفاية رأس المال (منهج IRB بنوعيه الأساسي والمتقدم)، والتشديد على مزايا البنوك في استخدام النماذج الداخلية لحساب متطلبات رأس المال، إذ أن هذه البنوك مطلوب منها مستقبلاً شرح وتبرير لماذا أوزان المخاطرة استناداً إلى النماذج الداخلية تختلف عن المنهج الموحد، مما قد يؤدي مرة أخرى إلى رفع متطلبات رأس المال ككل.

وتكملة للمقترحات السابقة، فقد دعا الخبراء أيضاً إلى الحد من الاعتماد على التصنيفات الائتمانية الخارجية وزيادة حساسية التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك، بمعنى أنهم يدعون إلى وضع حد لممارسة الترجيح للمخاطر بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية ويقترحون بدلاً من ذلك استخدام تدابير أصيلة في حساب كفاية رأس المال تعتمد على جودة الأصول. كما عاد الحديث مرة أخرى عن نسبة الدين الذي يمكن أن يلعبه في متطلبات رأس المال، مع العلم أن بازل 3 ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال والتي تعتمد أساساً على الدين.

ويبقى السؤال: هل يمكن أن تتحول هذه المقترحات إلى اتفاقية جديدة ضمن المعايير العالمية للرقابة على البنوك، وبالتالي تأخذ مكانها في إطار تطوير اتفاقيات بازل ؟ الأيام والشهور القادمة كفيلة بالإجابة.